﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ ٥٢﴾ [يوسف: 52]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

إمْهالُ الجاني حتّى يَفْرَغَ من بيانِ دافِعِه على الإقرارِ

لمّا ذكر في الآيةِ السّابقةِ إقرارَ امرأة العزيزِ على نفسها بالجنايةِ والذّنْبِ، أخبرَ هنا عنِ الدّافعِ والعِلّةِ الّتي حملَتْها على الإقرارِ والاعترافِ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَخُنْهُ﴾: مِنَ الخِيانة، وأصل (خون) يدلُّ على التَّنَقُّص. يُقَالُ: خَانَهُ يَخُونُهُ خَوْنًا. وذلك نُقْصانُ الوفاء. والخيانةُ: مخالفةُ الحقِّ بنقضِ العهدِ في السِّرِّ، وضِدُّها الأمانةُ، فيُقالُ: خَانَ، لِمَنْ نقضَ الأمانةَ ونقضَ العهد[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

إنّما يَعْتَرِفُ بالذَّنْبِ أهْلُ المروءةِ والأصْلِ

قالتِ امرأةُ العزيز: ذلك الإقرارُ بذنْبي وبراءةِ يوسفَ، لأجل أنْ يعلمَ أنّي لم أكذب عليه ببُهتانِه بالغيب، فلا أغدِرُ به في غيابِه، وذلك لأنّ اللّه لا يهدي كيدَ الخائنين، فلا يُنْجِحُ لهم مقصودًا ولا يُتِمُّ لهم مُرادًا في خُطَطِهم الكائدةِ وأفاعيلِهم الماكِرة. ويصحُّ أن يكونَ القولُ ليوسفَ ﷺ والمعنى: ليعلمَ العزيزُ أنّي لم أخُنْه بالغيبِ[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

مَوقعُ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ﴾ ممّا قبْلَه:

تَعْليلُ الاعْتِرافِ بالخَطأِ بما يَحْفَظُ مَقامَ المُخْطِئِ

جُملةُ: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ﴾ مستأنفةٌ في حيِّزِ القولِ السّابقِ لامرأة العزيز: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾، فهو من تمامِ قولِها، وفُصلتِ الجملةُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحُفّاظ: (خون).
(2) ابن جرير، جامع البيان: 16/140 - 141.

لوقوعِها موقعَ العِلّة لِما تضمّنَتْه جملةُ ﴿أَنَا رَاوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾؛ أيْ: أقررتُ واعترفتُ بذلك لأجلِ أنْ يعلمَ يوسفُ أنّي لم أكذبْ عليه وهو غائبٌ، ويَبْعُدُ حمْلُ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ على أنّه من قول يوسفَ عليه السلام، لاقتضاء ذلك تقديمًا وتأخيرًا في النّظْم، وانقطاعًا وعدمَ اتّصال في الكلام، وتقديرَ محذوفاتٍ، والأصلُ في الكلام أنْ يَطّردَ على وضْعِه من غير تقديمٍ ولا تأخيرٍ، وأن يتّصلَ ولا ينقطعَ، والأصلُ فيه عدمُ التّقدير، ولذا فالأرجحُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾، وقولُه: ﴿۞وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ﴾ [يوسف: 53] من قولِ امرأةِ العزيز ومُتّصلًا باعترافِها[1].

دَلالةُ الاستِهلالِ باسْمِ الإشارةِ للبعيد:

شـأنُ الإقـرارِ بالخطأِ عظيمٌ

اسْمُ الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ يعودُ على الإقرار المُستفادِ من قول امرأةِ العزيز: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَاوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ أيْ: ذلك الإقرارُ على نفْسي لأجلِ أن يعلمَ. وسياقُ كلامِها بالجملةِ الاسميّةِ واستهلالِ الجملةِ باسْمِ الإشارةِ الدّالِّ على البُعد: ﴿ذَٰلِكَ﴾ لتثبيتِ الاعترافِ وتأكيدِ إقراره، وفيه تعظيمٌ للإقرار إذْ هو منها، وهي مَنْ هي! فعظّمتْ إقرارَها واعترافَها بالإشارة لأنّه ذو خطرٍ وبالٍ، وعزيزٌ على مَنْ في رُتْبتِها أنْ يُقِرَّ بمثلِ ما أقرّتْ به، وهو دليلٌ على استطاعةِ مفهومِه المُقابل بقُدرتِها على الإنكارِ وعدمِ الإقرار، ولكنّها لم تفعلْ، فكان الإقرارُ منها حريًّا بأنْ يُشارَ إليه بما يُفيدُ بُعدَ المنزلةِ وعظيمَ القيمةِ والخطَر[2].

دَلالةُ اللّامِ في جُملةِ ﴿لِيَعْلَمَ﴾:

إعْـظـامُ امـرأةِ الـعـزيـزِ لـمـقـامِ يوسفَ عليه السلام

اللّامُ في جُملةِ: ﴿لِيَعْلَمَ﴾ لامُ التّعليلِ بمعنى (كي)، والمضارعُ بعدَها منصوبٌ بأنْ مضمرةً، والجملةُ من أنْ والفعلِ في تأويلِ

(1) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 3/253، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/289، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/292.

(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/355.

مصدَرٍ، والتّقديرُ: (لِعِلْمِه)، والمصدرُ المُؤوّلُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ فعلٍ ناصبٍ لاسْمِ الإشارة على المفعوليّة؛ أيْ: (قلتُ أو أظهرتُ أو فعلتُ ذلكَ لِعلمِه...)[1].

بَلاغةُ التَّعبيرِ بالمصدَرِ المُؤوّلِ دونَ الصَّريحِ:

للمَصْدَرِ المُؤوّلِ مَعْنَيانِ انتظما في سِلْكٍ واحدٍ

عدَلَ في السّياق الكريم عنِ المصدرِ الصّريحِ، إلى التّعبيرِ بالمصدرِ المُؤوّلِ المُنسَبِك من (أنْ المُضمَرَة والفعل)، للدّلالة على المعنى الجُمَليِّ التّركيبيِّ الحاصل بالإسناد، ويتضمّنُ ذلك الدّلالةَ على الزّمن بصيغةِ الفِعل، والدّلالةَ على الفاعل والمفعول، وأمّا المصدرُ الصّريحُ فهو مفردٌ يدلُّ على مجرّد الحَدَث، فدلالةُ المصدر المؤوّلِ أوسعُ، مع نيابتِه عنِ المصدر الصّريحِ، ونُكتةُ التّعبيرِ به هنا: استِحْضارُ الواقعِ الزّمنيِّ للحدَث (العِلم) وهو يعترِكُ في نفْس الفاعل، وينفعِلُ به وقتَ حصولِه. فتركيبُ ﴿لِيَعْلَمَ﴾ مُكوّنٌ من لام التّعليلِ الجارّةِ و(أنْ) المصدريّةِ المحذوفةِ جوازًا، والفعلِ (يَعلَم)، والمصدرُ المُؤوّلُ من (أنْ والفعل) في محلّ جرٍّ باللّام، ونُكْتَةُ التّعبير بالمصدرِ المؤولِ هنا تخليصُ الفعل للاستقبال، فـ (أنْ) إذا دخلتْ على المضارع خلّصَتْه للاستقبال، وفائدةُ ذلك: تنزيلُه منزِلَةَ البُغيَةِ المَرجُوِّ حصولُها، وغرضُ التّركيب: إرادةُ الزّمَنيّة، ليَستحضِر السّامعُ حركةَ المعنى جاريةً في الزّمن، وهو أحضُّ وأنهضُ على استحضار معنى الحدَث (العِلم) ونفْسُ الفاعِل تنفَعِلُ به، كأنّك ترى المعلومَ المقصودَ في الآية وهو يتحقّقُ ويُؤثّرُ بالانكشاف في نفْسِ الفاعِل، بخلافِ المصدرِ الصّريحِ (العِلْم) فإنّه دالٌّ على مُجرّد الحَدَث، فدلالتُه مُصمَتَةٌ، وأمّا المصدرُ المُؤوّلُ فذو حيويّةٍ في عمَلِه وجريَانِه[2]. وفي المصدرِ المُنْسَبِك أيضًا دلالةُ الاقتصارِ على إرادة

(1) صافي، الجدول: 13/8.
(2) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 3/146.

فعلٍ (علمُه عدمَ الخيانةِ بالغيب) دونَ احتمالٍ زائدٍ عليه من سردٍ لتفاصيلِه وأحوالِه وكيفيّاتِه[1].

دَلالةُ التّعبيرِ بالعِلمِ في ﴿لِيَعْلَمَ﴾:

تُستَدامُ العلائقُ بتَحقيقِ العِلْمِ والثِّقَةِ

التّعبيرُ بالعِلم في قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ﴾ للكشْفِ عن غرَضِ امرأةِ العزيز منِ اعترافِها، وهو إيصالُ معنى التّحقيق واليقينِ إلى نفْسِ يوسفَ ﷺ تجاهَ امرأةِ العزيز بأنّها ذاتُ موقفٍ واضحٍ لا يَلتبِسُ في معاملتِها معه، ذلك لأنّها تعلمُ أنّ يوسفَ ﷺ لم يكنْ على ثِقَةٍ بها ولا بأخلاقِها، فأرادتْ تحقيقَ ذلك له، فعبّرتْ بلفظ العِلمِ الدَّالِّ على معنى الجزمِ واليقينِ[2].

إيثارُ التّعبيرِ بالمَصْدَرِ المُؤوّلِ:

تنزُّهُ امرأةِ العزيزِ عـن خِـصـالِ الخِيانةِ والغَدْرِ

البِنْيةُ الإفراديّةُ للمصدرِ الصّريحِ لا تكفي هنا في التّعبيرِ عنِ المعنى المقصودِ، فجيءَ بالمصدرِ المُؤوّلِ في قوله ﴿أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾ بتركيبٍ إسناديٍّ تامٍّ مع تعبيرِه عن مواقعِ الكلماتِ المُفردةِ الّتي يُفيدُها المصدرُ الصّريحُ، وعبّرَ بالمصدرِ المؤولِ في قوله: ﴿أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾، فالجملةُ من أنّ واسمِها وخبرِها في تأويلِ مصدرٍ سدَّ مسدَّ مفعولَيْ (يَعلَم)، ولم يُعبّرْ بالمصدرِ الصّريحِ، فلم يقل: (لِيعلَمَ عدمَ كوني خائنةً)، أو (ليعلمَ كَوْني لم أخُنْه)، لأنّ المصدرَ المُؤوّل ينتظِم فيه معنَيان في سِلْكٍ واحدٍ، فهو يدلُّ على الصّريح وزيادةٍ، والصّريحُ لا يَفِي بمعنَيَيْن بل بمعنًى، فالمُؤوّلُ أبلغُ، واستعمالُه هنا دلَّ على أمريْن: **الأوّل**: تأكيدُ النّسبة القيديّةِ بين المُسنَدِ والمُسنَد إليه بالحرف المَصدريِّ المُشدّدِ. **والثّاني**: الدّلالةُ على تقريرِ الوقوع وقصديّةِ الإخبارِ بعلمِ أنّها غيرُ خائنة، فدلالةُ ذلك لا تحصلُ

(1) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 3/148.
(2) السَّمين الحلبيّ، عمدة الحُفّاظ: (علم).

بالمصدرِ الصّريحِ[1]، فضلًا عمّا في المصدر المُنسبِكِ من دلالةِ الاقتصار على إرادة فعْلٍ (عدمِ خيانته) دون احتمالٍ زائدٍ عليه، أحوالًا، وكيفيّاتٍ.

نُكتةُ نفيِ الخيانةِ بـ ﴿لَمْ﴾:

أقـرَّتْ أنّـها لم تَخُنْه في الماضي ولمّا تَزَل

تدخلُ (لم) على المضارع فتقلب زمنَه إلى ماض، والنَّفيُ بـ (لم) ليس مُقيّدًا بزمنٍ من أزمنة المُضيّ، بل إنّ نفيَ المضارع قد يدلُّ على التَّكرار، والتَّجدُّدِ والتَّطاولِ، فقولُك: (كتب) يدلُّ على انتهاء الحَدَث، وانقضائِه وقولُك: (يكتب) يدلُّ على تجدُّد الحَدَثِ واستمرارِه، فإذا دخلتْ (لم) على المضارع دلَّ على انتفاء الحَدَثِ في المُضيِّ، لكنْ بصيغة التّجدُّدِ والاستمرارِ، فدخول ﴿لَمْ﴾ على فعل (الخيانة) يدلُّ على أن الحَدَث لم يحصلْ في الماضي في أيِّ زمانٍ من أزمنتِه على تطاوُلِ المُدّةِ واستمرارِها[2].

يَـتَـبرّأُ الحُـرُّ منَ الخيانةِ بجميعِ الوجوهِ

نفيُ الخيانةِ بـ ﴿لَمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ للدّلالةِ على تحقُّقِها بعدمِ خيانة يوسفَ بالكذب عليه أوِ اتّهامِه وهو غائبٌ، فإنْ قيل: (لَمْ) تنفي المضارعَ وتقلبُ معناه لزمن المُضيّ، فهي نفيٌ لِما مضى، فكيفَ وهي تَنفي الخيانةَ المُقيَّدَةَ بالغيب الّتي هي تفريعٌ على اعترافها الحاضرِ وإقرارها الحاليّ، فكيف تكونُ الخيانةُ بالغيبِ منفيّةً إذن في الماضي؟ والجوابُ: أنّها أرادتْ تحقيقَ عدمِ خيانتِها بالغيبِ باعترافها وإقرارِها، فنَفَتْه عن نفْسِها كما تُنْفَى الأحوالُ الماضيةُ لتحقُّقِها، فكأنّها قالتْ إنّي متحقِّقةٌ بعدمِ خيانةِ الغيب مروءةً وطبْعًا في كلّ وقتٍ: مِن قبلُ، والآن، ومِن بعدُ، ولا يخفَى أنّ النَّفيَ بـ ﴿لَمْ﴾ هنا مُتّصلٌ إلى زمن التّكلُّمِ والحالِ غيرُ مُنقطعٍ، وغيرُ متوقَّعٍ حصولُه مُستقبَلًا[3].

(1) عبدالقاهر، المقتصد: 478/1، والجندي، المصدر المُؤوّل، ص: 92.
(2) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 4/194 - 195.
(3) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 3/189.

دَلالةُ اصْطِفاءِ لفْظِ الخيانةِ:

معنى ﴿لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾؛ أيْ: لم أكذِب عليه بِنِسْبَة السّوء إليه أو ردِّ التُّهمةِ عليه، فهي الّتي راودتْهُ لا هو الّذي راوَدَها. وإنّما آثَرَتِ التّعبيرَ بنفي الخيانة للدّلالة على معنى رعايةِ العهدِ وحفْظ الوفاءِ، وهو أعمُّ من نفْيِ الكذِب، وفيه إشارةٌ إلى اعتبارِها مُدّةَ إقامتِه في بيتِها بما يَدّعوها لِحُسنِ العهدِ وعدمِ الانفلاتِ بالبُهتان والغَدْرِ[1].

نَـفْـيُ الخيانةِ أبْـلَـغُ مـن نَفْيِ الكذبِ

معنَى الباءِ في قوله ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾:

(الباء) في قوله تعالى: ﴿أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ للملابَسة؛ أيْ: مُلْتبِسًا بالغيْب، أوْ: للظرفيّة؛ أيْ: بمحلِّ الغيبِ، وعلى معنى المُلابسةِ، فالجارُّ والمجرور ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٍ، إمّا منَ الفاعل – امرأة العزيز – والتّقديرُ: لم أخُنْه حالَ كوْني غائبةً عنه، وإمّا منَ المفعول – يوسفَ – والتّقديرُ: لم أخُنْه حالَ كونِه غائبًا غيرَ حاضر. وعلى معنى الظّرفيّة، فالجارُّ والمجرور ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ متعلِّقٌ بقوله: ﴿أَخُنْهُ﴾[2].

شَرُّ الخِصالِ أنْ يَكيدَ الإنسانُ لغيرِه بالغيْبِ

دَلالةُ (ال) في لفْظِ ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾:

(ال) في لفظِ ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ لتعريف الجنْسِ، ومعناه أنّها تُراعي عدمَ الخيانةِ في جميع مواقعِ الغيب، فكأنّها تمدحُ نفسَها بأنّ هذا طبْعٌ ثابتٌ فيها، وسجيّةٌ لا تتخلّفُ عنها، وهو مدحٌ بالمروءةِ وحُسْنِ العهد والتّنزُّه عنِ الغدر[3].

ذو المَـــروءَةِ لا يَغْدِرُ وإنْ تمكّنَ

نُكتةُ تقْييدِ نفْيِ الخيانةِ بالغيبِ:

قَيّدتِ امرأةُ العزيزِ عدمَ خيانتِها ليوسفَ ﷺ بالغيب، لأنّه أَوْلَى الأحوال بأنْ تُراعَى فيه الحقوقُ وتُصانَ العهودُ، لعدمِ استطاعةِ

الـغَـيْـبُ هو أَوْلَى الأوقـاتِ بمُراعاةِ الحقوقِ والعُهودِ

(1) الرّاغب، المفردات: (خون).
(2) الخطيب، التّفصيل في الإعراب: 6/304.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/292.

الطّرَفِ الثّاني المُحاجَجَةَ عن نفسِه لِغيابِه، وفي التّقييدِ إشهادٌ منها على نفْسِها بالمروءة، لِمُراعاتِها حُرمَةَ مَنْ لا يُعجِزُها أنْ تكذِبَ عليه لغيابِه، وفي التّقييدِ إشارةٌ إلى صِدْقِها وعدمِ ادّعائِها؛ لأنّها كانتْ قد كذَبَتْ عليه وهو حاضرٌ، حين قالت: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ [يوسف: 25] فأرادتْ بالتّقْييدِ بالغيب الاقتصارَ على تلك الحالِ الحاضرةِ وهي تعترفُ، لا حالِها معه من قبلُ. ولا يخفَى أنّ تقييدَ نفيِ الخيانة بالغيبِ لِمُطابقةِ الحالِ والمقامِ الّذي تتكلّمُ فيه؛ لأنّه تعقيبٌ على اعترافِها ببراءة يوسفَ وهو غائبٌ، فالتّقييدُ لمراعاةِ مُقتضى الحالِ[1].

مَوقعُ جُملةِ ﴿وَأَنَّ ٱللَّـهَ لَا يَهۡدِى...﴾ ممّا قبلَها:

تَعليلُ الأفعالِ بمعالي الأُمورِ وجوامِعِها

جملةُ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى...﴾ مصدرٌ مُؤوّلٌ معطوفٌ على المصدر المُؤوّلِ في قوله تعالى: ﴿أَنِّى لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾، فهو واقعٌ في حيّزِ العِلّة الّتي دَعَتْها إلى الإقرارِ، كأنّه قيل: ذلك الإقرارُ لأنّي لم أخُنْه بالغيبِ، ولِأنّ اللّه لا يَهدي كيدَ الخائنين، فعِلّةُ الإقرارِ أنْ يَعلمَ الأمرَيْن[2].

فائدةُ التّعبيرِ بالمصدرِ المُؤوّلِ:

امـرأةُ العـزيـزِ كانتْ تَعرِفُ اللهَ وتفْقَهُ مُعامَلَتَه

جملةُ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى كَيۡدَ﴾ مصدرٌ مُؤوّلٌ من أنّ واسمِها وخبرِها، معطوفةٌ على المصدرِ المُؤوّلِ في قوله: ﴿أَنِّى لَمۡ أَخُنۡهُ﴾، فهو داخِلٌ في حيّزِ التّعليل بالعِلم في قوله: ﴿لِيَعۡلَمَ﴾، وإيثارُ التّعبيرِ به: لتوكيدِ المعنى مبالغةً في تقويتِه وتثبيتِ مضمونِه[3].

بَلاغةُ المَجازِ في إسنادِ الهَدْيِ إلى الكَيْدِ:

مَـخـرومٌ مـنَ الهدايةِ مَن يَكيدُ خيانةً

في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ أسندَ الفعلَ ﴿يَهۡدِى﴾ إلى (الكيْد)، لا إلى الخائنين، وأصلُ المعنى: واللّه لا

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/293.
(2) صافي، الجدول: 13/8.
(3) الجندي، المصدر المُؤوّل، ص: 91.

يَهدي الخائنين في كيدِهم، فأسندَ الفعْلَ إلى غير مفعولِه الحقيقيِّ مُبالغةً في الإبطال وعدمِ التّسديدِ، كأنّه قال: لا يَصلُحُ لهم كيدٌ أصلًا، فكيف يَصلُحونَ هم! والإسنادُ من باب المجازِ العقليِّ، وصحَّ المجازُ في إيقاع الهدايةِ على الكيْدِ، لكونِ الكيدِ سببًا لعدمِ الهدايةِ[1]. وتصحُّ أنْ تكونَ (هدايةُ الكيدِ) في الآيةِ مجازًا مُرسَلًا علاقتُه اللّازميّةُ، إذْ أطلقَ لفظَ الهدايةِ، والمُرادُ ما يَلزَمُ منها وهو التّنفيذُ، فأطلَقَ اسْمَ اللّازمِ (التّنفيذ) على الملزومِ (الهداية)[2].

بَلاغةُ الكنايةِ والاستعارةِ في: ﴿يَهْدِى كَيْدَ﴾:

التّنفيذُ كالهِدايةِ في وُصولِ المَطالبِ

و(هدايةُ الكيْد) كنايةٌ عن إنفاذِه وإنجاحِه، فالمعنى الظّاهرُ الهدايةُ، والمعنى الخفيُّ هو لازمُ معنى الهُدى وهو التّحقيقُ والوصولُ والتّنفيذُ[3].

وتحتملُ (هدايةُ الكَيْد) الاستعارةَ التّبعيّةَ، إذ شبّهَ الهدايةَ الّتي هي الدّلالةُ الموصلةُ للغَرَضِ، بتنفيذِ الشّيءِ بالفعْلِ وتحصيلِه، بجامعِ اشتمالِ كلٍّ منهما على معنى وصولِ المطالبِ[4].

الخائِنُ لا يُهدَى ولا يُسَدَّدُ لبلوغِ المَقْصِدِ

ووجْهُ الاستعارةِ أيضًا أنّه تعالى أقامَ كيدَ الخائنين مقامَ الخابطِ في طريقٍ، ليصلَ إلى مَضرَّةِ المكيدةِ وهو غافلٌ عنه، فأعلمَنا سُبحانه أنّه لا يَهديه، بمعنى: لا يُوفّقُه لإصابة الغرَضِ، ولا يُسدِّدُه لبلوغِ المَقصدِ، بل يدعُه يخبطُ في ضلالِه، ويتسكّعُ في متاهِه؛ لأنّه كالسّاري في غيرِ طاعةِ اللّه، فلا يَستحقُّ أن يُهدَى لرُشدٍ، ولا يتسدّدُ لقصْدٍ[5].

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/356.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/356.
(3) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/356.
(4) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/356.
(5) الشّريف الرّضيّ، تلخيص البيان: 2/171.

دَلالةُ تتابُعِ المؤكِّداتِ في فاصلة الآي:

في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ مجموعةٌ منَ المؤكِّدات: إنّ، والاسميّةُ، وتَكرارُ ذكرِ المُسنَدِ إليه، وكلُّ ذلك لزيادة تقريرِ هذه الحقيقةِ، وبيانِ أنّ مآلَ الخيانة إلى انكشافٍ، وأنّ الحقَّ لا بدَّ من أن يَظهرَ.

دَلالةُ إضافةِ الكَيْدِ إلى الخائنين:

يُـذَمُّ الـكـيـدُ بحسَبِ ما اقْتَرَنَ به من قصْدٍ ونِيّةٍ

أضاف الكيْدَ للخائنين، لإفادة تعريفِ الكيْدِ وتعيينِه؛ لأنّ الكيدَ أفرادٌ كثيرةٌ، فليس كلُّ الكيْدِ حاصلًا منَ الخائنين، وليس كلُّ الكيْدِ مُنْفَكًّا عنِ الهداية، ففي الإضافةِ احترازٌ ممّنْ لم يَقْصِد بكيدِه خيانةً، ككيْد يوسفَ عليه السلام وكيْدِ الصّالحين، فليس داخلًا في نفيِ الهدايةِ عنه[1].

معنَى (ال) في لفْظِ ﴿ٱلۡخَآئِنِينَ﴾:

تَـوَعُّـدُ الخائنين بـإفْـسـادِ مَقاصِدِهم

(ال) في ﴿ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ لاستغراقِ النَّفي؛ أيْ: كلُّ الخائنين منْفيٌّ عنهمُ الهدايةُ ومنفيٌّ عنهم إنجاحُ كيدِهم إذا كان بغرَضِ الخيانةِ، و(ال) هنا داخلةٌ على اسْمِ الفاعِلين، فتُفيدُ استغراقَ الخصائصِ والصّفاتِ للأفرادِ، وهي تدلُّ على عَراقَةِ الموصوفِ في تَمَكُّنِ واستحكامِ صِفةِ الخيانةِ فيه[2].

بَلاغةُ ختْمِ الفاصلةِ بلفْظِ ﴿ٱلۡخَآئِنِينَ﴾:

وَصْفُ المرْءِ بأنّه خـائِـنٌ عـقـوبـةٌ وحدَه

مَجيءُ الفاصلةِ بقوله: ﴿ٱلۡخَآئِنِينَ﴾، هو ختامٌ لوحظَ فيه التّناسُبُ مع مَطْلَعِ الآية، فقد سبقَه قولُه تعالى: ﴿لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾، فناسَبَ أنْ يُعلِّلَ نفيَ الخيانةِ الخاصِّ بالواقعة، بنفْيِ التّوفيقِ عنِ الخائنين كلِّهم، وهو من تعليلِ الخاصِّ بالعامِّ، وردٌّ للعَجُز على الصَّدر، إذ وافقت كلمةُ ﴿ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ صَدْرَ الآية في قوله: ﴿أَخُنۡهُ﴾.

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/355.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/355.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الخيانةُ والكذِبُ:

الخِيانَةُ حادِثَةٌ بين طَرَفَيْن، والكَذِبُ قد يكونُ أحادِيًّا

الخيانةُ تُقالُ باعتبارِ العهدِ، فهي إخلالٌ به ونقْصٌ فيه، وضدُّها الوفاءُ، وهو إتمامُ العهدِ وتوفيتُه. وأمّا الكَذِبُ، فيُقالُ باعتبارِ مُخالفَةِ الحقيقةِ في القول والفِعل، ونقيضُه الصّدقُ، والصّدقُ والكذِبُ لا يدلّان على العهدِ إلّا بالاقتران والتّقييدِ كما في قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: 23]، وأمّا الخيانةُ فحيثما أُطلِقتْ فهي في العهدِ، والكذِبُ قد يكونُ من طرفٍ واحدٍ إذا قال المرءُ خلافَ الحقيقةِ، أو اعتقدَ خلافَ الحقيقةِ، فيوصَفُ بالكَذِب ولو لم يكذِبْ على غيره أو يُحادِثْ بكَذِبِه. وأمّا الخيانةُ فهي بين طرَفَيْن، لِمعنى المعاهدةِ الثّابتِ فيها. والخيانةُ أعمُّ منَ الكذِب؛ لأنّ الخائنَ يكذِبُ في عهدِه، فكلُّ خائنٍ كاذبٌ، وليس كلُّ كاذبٍ خائنًا[1]. ولعمومِ الخيانةِ، وحكايتِها باعتبارِ العهدِ نقصًا وإخلالًا اخْتيرتْ في الآيةِ دونَ لفْظِ الكذبِ أو غيرِه.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (خون - كذب)، والرّاغب، المفردات: (خون - صدق - كذب)، وابن منظور، لسان العرب، والسّمين الحلبي، عمدة الحُفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (خون - كذب).

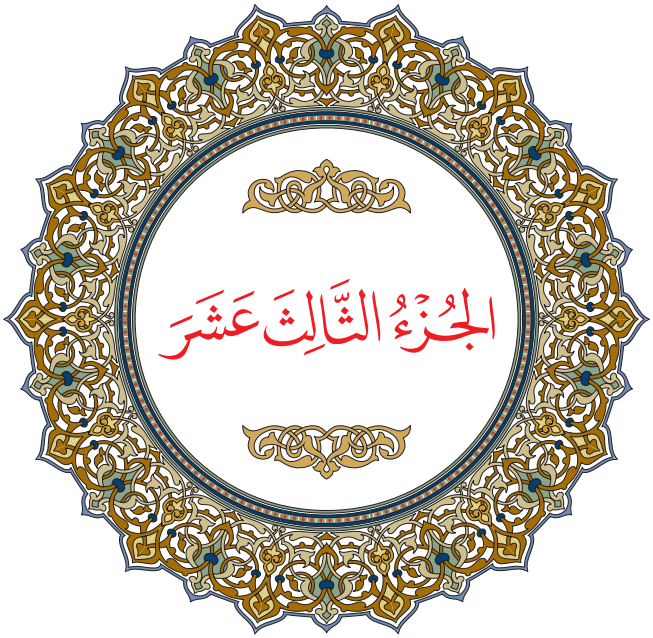
الجُزْءُ الثَّالِثَ عَشَرَ

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والعشرون، سورة هود من الآية 115 إلى سورة يوسف الآية 55
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والعشرون، سورة هود من الآية 115 إلى سورة يوسف الآية 55
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 22 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-19-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 22 : المجلد الثاني والعشرون، سورة هود من الآية 115 إلى سورة يوسف الآية 55.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-19-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3382819 بتاريخ 2024/02/13م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»